الى حد كبير والتي عبرت عن رايها بالازمة اللبنانية في عدة مواقف رسمية سابقا . ومع ان السيد دو مورفيل نعت مهمة بعثته « بالصداقة والاستقصاء » ، **فأن فرنسا كانت قد استطلعت الموقف العربي والدولي جيدا قبل التحرك وسعت الى تحضير عمل بعثتها مع كل من السعودية وسوريا بشكل رئيسي والى التنسيق مع اميركا .** وكان السيد سوفانيارغ، وزير الخارجية الفرنسية، قدتباحث مع المسؤولين السعوديين في شؤون الازمة اللبنانية ، واتصل بالمسؤولين السوريين ، وكان وزميله البريطاني قد تبادلا الراي مع الادارة الاميركية بشأن الموقف في لبنان وابعاده العربية والدولية . ( وقد صرح كيسنجر امام مجلس النواب الاميركي يوم ١٥ تشرين الثاني بالتالي : **لا اعتراض لنا على الوساطة الفرنسية ، والمهم ان نبقى خلف الكواليس )** . وبالفعل ، لم يكن يتبقى على الوساطة الفرنسية سوى ان «تستقصي» ميدانيا ، المواقف المختلفة لاطراف الصراع ، ومن ثم ان تحاول صياغة الحلول الممكنة .

اما داخليا ، فان القوى الانعزالية تابعت رفضها للسير الفعلي مع كرامي في طريق « القاسم المشترك » ، عبر التصلب في المواقف السياسية ومتابعتها التصعيد العسكري من خلال اعمال الخطف الواسعة النطاق والقنص والراشق بالقذائف الصاروخية ومدها لدائرة القتال الى تل الزعتر مجددا عشية وصول المبعوث الفرنسي .فبالاضافة الى **افشال جلسات مجلس الوزراء** التي حاول كرامي تخصيصها « لتفسير » الدستور **ورفض الكتائب ما اسمته « توصيات الامر الواقع » الصادرة عن الاجنة السياسية لهيئة الحوار ،** بحجة ان « الهيئة لا تتمتع بأية صفة تمثيلية او تقريرية شرعية وليس لها اي وضع قانوني » ، ( ١٤ تشرين الثاني . ) **تمكن التحالف الانعزالي من الحيلولة دون أحياء هيئة الحوار الوطني** موجها الضربة القاضية اليها يوم ٢٤ تشرين الثاني من خلال تخلف شمعون ، وزير الداخلية ، عن حضور اجتماع الهيئة المخصص للبحث في الوضع الامني في ظرف يتوجه الاتهام الصريح فيه لقوى حزبه بأنهما وراء التصعيد العسكري .

ونتيجة لما كانت تحمله كل هذه المؤشرات من دلالة واضحة على **تعمد القوى الانعزالية اغلاق ابواب الحوار الداخلي ورفضها الاقدام على اية تسوية في ظل موازين القوى القائمة آنذاك وحصر تعاملها مع الوساطات الدولية التي استقدمتها بالحدود التي تكسب فيها تهديدها بالتقسيم والتدويل ابعادا جديدة ومؤثرة في ميزان الصراع ، وتؤهلها للمضي في مساعيها الابتزاز داخليا وعربيا ،** نتيجة لذلك لم تختلف مسيرة دو مورفيل في بحثه عن الحلول « الميدانية » عن الطريق التي كان قد سلكها كرامي سعيا وراء « القاسم المشترك » .

وقد حاول دو مورفيل طمأنة الفريق الوطني اللبناني — الفلسطيني بتكراره « ان لا مؤامرة دولية على لبنان ، ولا يعتقد ان قضية التقسيم مطروحة خارج لبنان ، » معتبرا التقسيم « مأساة وكارثة » وحاول طمأنة الفريق الاخر باعتباره مسألة السيادة قضية جوهرية وبضرورة توفر ضمانات لتنفيذ الاتفاقات المعقودة مع الثورة الفلسطينية ، وحاول ايضا ان يعطي كل فريق شيئا مما يطلبه من الفريق الاخر ، فالمح الى وجود تدخل فلسطيني في الشؤون اللبنانية كما اعتبر الاصلاح السياسي والاجتماعي مسألة حيوية لا غنى عنها . وقد اقترح ايضا تحييد «العامل الفلسطيني» عن شروط التسوية الداخلية وربطه بمستقبل الحلول والمبادرات السلمية المقترحة للصراع العربي — الصهيوني . وحققت الوساطة الفرنسية **نجاحا محدودا** في الوصول الى الاتفاق الذي اعلن في مجلس الوزراء يوم السبت في ٢٩ تشرين الثاني واخذ شكل رسالتين اذاعهما الرئيسان فرنجية وكرامي .